

تحقيق موقف علي بن أبي طالب من خلافة

أبي بكر الصديق

- عرض و نقد -

الدكتور خالد كبير علال - قسم التاريخ و الجغرافيا- المدرسة العليا للأساتذة -بوزريعة-

تضاربت الروايات التاريخية و الحديثية في تحديد موقف علي بن أبي طالب من تولي أبي بكر الصديق -رضي الله عنهما- للخلافة (سنة 11هـ) ، و اختلفت اختلافا كبيرا ، و قد قسّمْتُها إلى أربع مجموعات ، الأولى ذكرت أن بني هاشم - من بينهم علي - رفضوا مبايعة أبي بكر . و الثانية قالت أن عليا بايعه تحت التهديد و الإكراه . و الثالثة ذكرت أنه سارع إلى مبايعته طواعية دون إكراه . و الرابعة قالت أنه تأخر عن البيعة 6 أشهر ثم بايعه . فأين الخبر الصحيح من بين هذه الروايات المتضاربة ؟ .

أولا : عرض الروايات :

تضم المجموعة الأولى خمس (05) روايات ، الأولى مفادها أن بني هاشم -من بينهم علي- لما بلغهم خبر بيعة الناس لأبي بكر الصديق غضبوا ، و قال العباس : فعلوها و رب الكعبة ؛ و قال بعضهم : نحن أولى بمحمد ، و قال آخر : بنو هاشم أولى بالخلافة ، و أن قريشا أخذتها بالتمويه¹ .

و الرواية الثانية مضمونها أن عليا و العباس تأخرا عن بيعة أبي بكر الصديق ، فشاور عمر بن الخطاب الصحابييين أبا عبيدة بن الجراح و المغيرة بن شعبة في أمر هؤلاء ، فقالا له : عليك بإعطاء العباس نصيبا في هذا الأمر ، يكون له و لعقبه ، لقطع الطريق أمام علي بن أبي طالب ؛ فاتصل عمر بأبي بكر الصديق و ذهب الجميع إلى العباس ليلا ، و كلّموه فيما اتفقوا عليه ، فرفض مطلبهم و قال لأبي بكر : إن كان هذا الأمر حقا للمسلمين فليس لك أن تحكم فيه ، و إن كان لنا فلا نرضى ببعضه ؛ ثم دّكره بأنه من آل محمد ، فتركوه و خرجوا من عنده² .

و أما الثالثة -من المجموعة الأولى- فمفادها أنه لما جُددت البيعة لأبي بكر الصديق أمام عامة الناس ، خرج إليه علي بن أبي طالب ، فلم يُبايعه و قال له : أفسدت علينا أمورنا ، و لم تستشر ، و لم ترع لنا حقا ؛ فقال أبو بكر الصديق : بلى و لكن خشيتُ الفتنة³ .

و الرواية الرابعة وردت في كتاب الإمامة و السياسة المنسوب لابن قتيبة الدينوري (ت276هـ) ، و فيها أنه لما بايع بنو هاشم أبا بكر الصديق بالخلافة ، جيء بعلي بن أبي طالب ، فأبى أن يُبايع ، و قال : لا أبايعكم ، و أنتم أولى بالبيعة لي ، و أنكم غصبتم أهل البيت حقهم ، و أنكم حاججتم الأنصار

بأنكم أولى منهم ، لأن الرسول منكم و من قرابتكم ؛ و أنا أجادلكم بنفس المنطق ، فنحن أولى منكم بالرسول حيا و ميتا . فقال له بشير بن سعد الأنصاري : إن الأنصار لو سمعوا ما قلته الآن لبايعوك ، لكن الأمر قد فات بمبايعتهم لأبي بكر الصديق . ثم تزعم الرواية أن عليا لما لم يُؤخذ برأيه - أركب زوجته دابة و خرج بها ليلا إلى مجالس الأنصار ، فكانت -أي فاطمة- تسأل الأنصار النصر ، فيقولون لها : (يا بنت رسول الله ، قد مضت بيعتنا لهذا الرجل ، و لو أن زوجك و ابن عمك سبق إلينا قبل أبي بكر ، ما عدلنا به)) ، فيقول علي بن أبي طالب : ((أفكنت أدع رسول الله -صلى الله عليه و سلم- في بيته لم أدفنه ، و أخرج أنازع الناس سلطانه ، فقالت فاطمة : ما صنع أبو الحسن إلا ما كان ينبغي له ، و قد صنعوا ما الله حسيبهم و طالبهم))⁴ .

و الرواية الخامسة هي الأخرى وردت في كتاب الإمامة و السياسة المنسوب لابن قتيبة ، و تزعم أن عليا و قوما معه رفضوا الخروج لبيعة أبي بكر الصديق ، فأرسل إليهم عمر بن الخطاب ، فناداهم فلم يخرجوا للبيعة ، فطلب -أي عمر- الخطب ليحرق الدار و من فيها ، فخرج من كان في الدار و بايعوا أبا بكر ، و لم يخرج علي لأنه ((زعم أنه قال : حلفت أن لا أخرج ، و لا أضع ثوبي على عاتقي حتى أجمع القرآن)) ، ثم منعت فاطمة عمر بن الخطاب من الدخول ، فرجع إلى أبي بكر و أخبره بالأمر ، فأرسل -أي أبو بكر- مولاة قنفذ ليدعوا له عليا فأبى علي ، و رجع مولاة إليه ، فبعثه ثانية إلى علي ، فأبى المجيء ؛ ثم ذهب عمر مع جماعة إلى بيت علي ، فلما رأته فاطمة نادى بأعلى صوتها و استغاثت بالرسول -عليه الصلاة و السلام- ، فعاد بعض من كان معه و دخل الباقون إلى البيت ، و أخرجوا عليا و أخذوه إلى أبي بكر الصديق ، فأبى أن يُبايعه ، و هدده الحاضرون بالقتل ، و طلب عمر من أبي بكر أن يقتله ، فلم يوافق و ترك عليا مادامت فاطمة إلى جنبه ، ثم تزعم الرواية أن عليا خرج إلى قبر النبي -صلى الله عليه و سلم- و هو يصيح و يبكي⁵ .

و أما المجموعة الثانية التي ذكرت أنه حدث إكراه في دعوة علي لبيعة أبي بكر ، فتضم ثلاث (03) روايات ، أولها ما رواه المؤرخ ابن جرير الطبري ، عن زكريا بن يحيى الضرير ، عن أبي عوانة ، عن داود بن عبد الله الأودي ، عن حميد بن عبد الرحمن الحميري ، أنه عندما بايع الناس أبا بكر الصديق تخلف علي بن أبي طالب و الزبير بن العوام ، و قال الزبير : لا أغمد سيفي حتى يُبايع علي فلما بلغ أمرهما لأبي بكر الصديق و عمر بن الخطاب ، قال عمر : خذوا سيف الزبير و اضربوا به الحجر ، ثم ذهب إليهما و قال لهما : لتبايعان طائعين ، أو لتبايعان كارهين ، فبايعا⁶ .

و الرواية الثانية ذكرها الطبري ، و فيها : حدثنا ابن حميد ، قال : حدثنا جرير ، عن مغيرة ، عن زياد بن كليب قال : ذهب عمر بن الخطاب إلى منزل علي ، و فيه الزبير و رجال من المهاجرين ،

فقال لهم : و الله لأحرقن عليكم أو لتخرجنّ للبيعة ، فخرج الزبير حاملا سيفه ، فعثر و سقط السيف من يده ، فوثبوا عليه و أخذوه منه⁷ . و إلى هنا توقف الخبر ، و لا نعلم ما حدث بعد ذلك حسب ما زعمته هذه الرواية .

و الرواية الثالثة -من المجموعة الثانية - هي الأخرى رواها الطبري ، و فيها : حدثني ابن حميد ، قال : حدثنا سلمة ، عن محمد بن إسحاق ، عن رجل ، عن عكرمة ، عن عبد الله بن عباس أنه جرى بينه و بين عمر بن الخطاب -زمن خلافته- ، فكان مما قاله له ابن عباس : إن قريشا صرفت الخلافة عن بني هاشم حسدا و ظلما⁸ . و كلامه هذا يعني أن عليا و بني هاشم أُجبروا على البيعة و السكوت عن حقهم الذي زعمته الرواية .

و أما المجموعة الثالثة -التي ذكرت أن البيعة تمت طواعية- فتضم ثلاث روايات ، أولها ما رواه الطبري من أن عليا ما إن سمع ببيعة الصديق خرج مسرعا لابسا قميصا دون إزار و لا رداء عليه ، كراهية أن يتأخر عن البيعة ، فذهب إليه و بايعه و جلس بجانبه ، ثم بعث يطلب ما ينقص من ثوبه⁹ .

و الرواية الثانية مفادها أنه لما جلس أبو بكر الصديق للبيعة ولم ير عليا سأل عنه ، فقام أناس من الأنصار و أتوا به ، فقال له أبو بكر : ابن عم رسول الله و ختنه ، أردت أن تشق عصا المسلمين ؟ ! ، فقال علي : لا تثريب يا خليفة رسول الله - صلى الله عليه و سلم- ، و بايعه . و عندما لم ير الزبير بن العوام سأل عنه ، فجيء به إليه ، فقال له : ابن عمه رسول الله -صلى الله عليه وسلم- و حواريه ، أردت أن تشق عصا المسلمين ؟ ! فقال له : لا تثريب يا خليفة رسول الله ، و بايعه¹⁰ .

و الثالثة رواها الطبري ، و هي رواية عامة عن مواقف الصحابة من بيعة أبي بكر الصديق ، يندرج فيها موقف علي بن أبي طالب و بني هاشم ، مضمونها أنه لم يتخلف أحد من المهاجرين عن بيعة أبي بكر الصديق ، و أنهم تتابعوا على بيعته من غير أن يدعوهم¹¹ .

و أما المجموعة الرابعة - التي ذكرت أن عليا تأخر عن البيعة ستة أشهر- فتضم أربع روايات ، أولها ما رواه المؤرخ اليعقوبي من أنه لما سمع أبو بكر الصديق و عمر بن الخطاب ، أن جماعة من المهاجرين و الأنصار في بيت علي بن أبي طالب ، ذهبوا مع بعض الناس إليه في بيته و هجموا على من فيه ، فخرج إليهم علي بالسيف ، فتصدى له عمر و كسر سيفه ، و دخلوا إلى البيت ، فخرجت إليهم فاطمة و قالت لهم : و الله لتخرجن أو لأكشفن شعري و ادعوا الله ، فخرجوا من بيته ؛ ثم بقي من كان مع علي أياما دون بيعة ، ثم بايعوا أبا بكر فرادى ، أما علي فلم يُبايعه إلا بعد ستة أشهر¹² .

و الرواية الثانية ذكرها المؤرخ المسعودي ، و فيها انه لما جُددت البيعة لأبي بكر الصديق-بعد بيعة السقيفة- و بايعه الناس البيعة العامة ، خرج إليه علي بن أبي طالب ، و قال له : ((أفسدت علينا أمورنا ، و لم تستشر و لم ترع لنا حقا)) ، فقال أبو بكر : بلى و لكن خشيتُ الفتنة))¹³ .
و الثالثة وردت في كتاب الإمامة و السياسة المنسوب لابن قتيبة الدينوري ، و فيها أن عليا رفض مبايعة أبي بكر ، و كان يخرج بزوجه فاطمة إلى الأنصار يطلب مساعدتهم له لأخذ حقه المغصوب ، و عندما حاول أبو بكر و عمر إجباره على البيعة رفض ، و خرج إلى قبر الرسول-عليه الصلاة و السلام- يصيح و يبكي ، لكنه عندما تُوفيت زوجته فاطمة ، أرسل إلى أبي بكر بأن يأتيه إلى البيت ، فلما حضر قال له علي : ((لم يمنعنا أن نبايعك إنكارا لفضيلتك ، و لا نفاسة -أي حسدا- عليك ، و لكننا نرى أن لنا في الأمر حقا ، فاستبددت علينا)) ، ثم وعده بالبيعة غدا بالمسجد الجامع ، فلما حنان الوقت تكلم علي ، و عظم حق أبي بكر و ذكر فضيلته و سابقته ثم بايعه ، فقال له الناس : أصبت يا أبا الحسن و أحسنت ؛ ثم لما تمت البيعة بقي أبو بكر ثلاثة أيام يستقبل الناس و يقول لهم : قد أفلتكم في بيعتي ، هل من كاره ؟ ، هل من مُبغض ؟ ، فيقوم علي في أول الناس و يقول : و الله لا نقيلك و لا نستقيلك أبدا ، و قد قدمك رسول الله -صلى الله عليه و سلم- لتوحيد ديننا ، من ذا الذي يُؤخرك لتوجيه ديانا))¹⁴ .

و الرواية الأخيرة-الرابعة من المجموعة الرابعة- هي ما رواه البخاري و مسلم في صحيحيهما ، و مفادها أنه لما تُوفي رسول الله -عليه الصلاة و السلام- أرسلت فاطمة إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها من أبيها ، فقال لها أنه سمع رسول الله يقول : ((لا نورث ما تركناه صدقة ، إنما يأكل آل محمد من هذا المال)) ، و لم يُعطيها ما طلبت ، و قال أنه يتبع سنة الرسول-صلى الله عليه و سلم- في هذا المال ؛ فغضبت فاطمة و هجرته و لم تكلمه إلى أن تُوفيت بعد ستة أشهر من وفاة رسول الله -عليه الصلاة و السلام- . فلما تُوفيت التمس علي بن أبي طالب مصالحة أبي بكر و بيعته ، إذ لم يكن بايعه في تلك الأشهر ، و كان له وجه عند الناس في حياة زوجته فاطمة-رضي الله عنها- ، فلما تُوفيت استنكر وجوه الناس و التمس مصالحة أبي بكر و بيعته ، فأرسل إليه بالمجيء إلى بيته ، فلما حضر أبو بكر ، اعترف له علي بفضله و قال له: إنني لم أحسدك على خير ساقه الله إليك ، لكنك ((استبددت علينا بالأمر ، و كنا نرى لقرابتنا من رسول الله -صلى الله عليه و سلم- نصيبا)) ، فقال له أبو بكر ، : إن قرابة النبي -عليه الصلاة و السلام- هي أحب إليّ من قرابتي ، و أما ((الذي شجر بيني و بينكم من هذه الأموال ، فلم آل فيها عن الخير ، و لم أترك أمرا رأيت رسول الله -صلى الله عليه و سلم- يصنعه فيها إلا صنعته)) ، ثم تكلم علي و وعده بالبيعة في المسجد بعد صلاة الظهر من نفس اليوم ، فلما

حان الوقت قام أبو بكر في الناس و أخبرهم بأمر علي و تخلّفه ، فنهض علي بن أبي طالب و قال للناس ما كان قاله لأبي بكر في بيته ، و بايعه أمامهم ، ففرحوا به و استحسنا فعله¹⁵ .

ثانيا : تحقيق الروايات السابقة :

كانت تلك الروايات هي أشهر الروايات التي ذكرتها المصنفات التاريخية و الحديثية عن موقف علي بن أبي طالب من بيعة أبي بكر الصديق ، و هي التي سأضعها للنقد -إسنادا و متنا- لنميز صحيحها من سقيمها .

فالمجموعة الأولى - التي ذكرت أن عليا رفض البيعة- أول رواياتها ذكرها المؤرخ اليعقوبي بلا إسناد¹⁶ ، و هذا يعني أنها فقدت شرطا أساسيا من شروط تحقيق الخبر في علم الجرح و التعديل ، مما يُدخلها مباشرة في دائرة الضعيف أو الموضوع-أي المكذوب¹⁷ - . و أما متنها فهو الآخر لا يصح لأنه يخالف ما ثبت في القرآن الكريم و السنة النبوية و التاريخ الصحيح أن الرسول -عليه الصلاة و السلام - لم يوص لأحد من بعده بالخلافة ، و إنما هي شورى بين المسلمين تتم بالاختيار الحر¹⁸ .

و الثانية هي الأخرى رواها اليعقوبي دون إسناد ، لذا فهي تدخل مباشرة في دائرة الضعيف أو الموضوع ، لأنه قطع الطريق أمامنا من إمكانية نقدها بواسطة الإسناد ، و أصبحت مجرد دعوى عارية عن الدليل ، و الدعوى لا يعجز عنها أحد . و أما متنها ففيه و صف لأبي بكر و عمر بالتآمر و الحرص على الخلافة ، و هذا غير صحيح لأنه يتنافى تماما مع الثابت من أخلاقهما الحسنة ، و قد صحّ الخبر أن الصحابة بايعوا أبا بكر و رضوا به ، دون إكراه و بلا طلب منه¹⁹ .

و الرواية الثالثة-من المجموعة الأولى- رواها المؤرخ المسعودي بلا إسناد²⁰ ، فهي إذا ضعيفة من حيث السند ؛ و أما متنها فإن كان المقصود من قولها أن عليا قال : ((لم ترع لنا حقا)) ، أنه أراد أن الخلافة حق له و أخذها منه أبو بكر ، فهو زعم باطل ترده النصوص الصحيحة الكثيرة التي تُثبت أن الخلافة شورى بين المسلمين ، و أن الرسول -عليه الصلاة و السلام - لم يوص لأحد من بعده بالخلافة²¹ . و إما إن كان المقصود من ذلك أن له حق المشاورة ، في اختيار الخليفة و لم يُدع إليه ، فهو كلام صحيح ، لكن غيابه لم يكن مقصودا ، فعندما بويع أبو بكر في السقيفة كثير من الصحابة لم يكن حاضرا ، منهم علي و الزبير ، فبايعوه في البيعة العامة في المسجد²² .

و أما الرواية الرابعة فإسنادها لا يصح ، لأن من رجاله : أبو عون بن عمرو بن تميم الأنصاري ، و عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري²³ ، الأول مجهول ، و الثاني ضعيف²⁴ . و أما متنها فهو لا يصح أيضا ، لأنه سبق و أن ذكرنا أن عليا لم يدع الخلافة لنفسه و لا لأهل البيت²⁵ ، و أن رسول الله عليه الصلاة و السلام لم يستخلف أحدا من بعده . و أما قولها أن الخلافة في قريش ، فهو أمر مقرون بما ذكرته الأحاديث الصحيحة من أن الخلافة في قريش مقرونة بإقامة الدين و العدل و عدم العصيان²⁶ ؛ فهي ليست فيهم من باب التأييد ، فإذا فقدت قريش أولويتها و أهليتها و كفاءتها ، و لم تلتزم بتلك

الشروط انتقلت منها الخلافة إلى غيرها من القبائل و الشعوب الإسلامية ، و كلنا نعلم أن الخلافة خرجت من بني العباس و انتقلت إلى العثمانيين الأتراك .

و الرواية الخامسة هي الأخرى إسنادها لا يصح ، لأن رجاله هم أنفسهم رجال الرواية السابقة- أي الرابعة- و أما متنها فهو أيضا غير صحيح للمعطيات الآتية ، أولها هو أنني بحثت في عشرات المصادر من كتب التراجم و الرجال و التواريخ عن مولى لأبي بكر اسمه : قنفذ أو قنفذ ، فلم أعثر له على أي ذكر . كما أنه من المستبعد جدا أن يبعث أبو بكر مولى له ليتوسط بينه و بين علي في أمر غاية في الأهمية ، و يترك كبار الصحابة الذين لهم مكانة لدى علي .

و المعطى الثاني هو أن الرواية زعمت أن عليا أبي الخروج من بيته حتى يجمع القرآن ، و هذا زعم لا مبرر له ، لأن القرآن الكريم لم يتهدهد أي خطر و لم يكن في بيت علي ، لأنه كان محفوظا في الصدور ، و مكتوبا متفرقا عند كبار كتّاب الوحي زمن رسول الله -عليه الصلاة و السلام- ثم جمعه أبو بكر الصديق ، و وحد مصحفه عثمان بن عفان -رضي الله عنه-²⁷ .

و المعطى الثالث هو أن مقتضى هذه الرواية-أي الخامسة- أن عليا كان معاديا و محاصما و مفارقا لأبي بكر ، و هذا زعم غير صحيح ، لأنه من الثابت تاريخيا أن عليا لم يكن مفارقا و معتزلا لأبي بكر بعيد توليه الخلافة ، بل كان مصاحبا له و في خدمته²⁸ . و المعطى الرابع هو أن الرواية زعمت أن فاطمة استغاثت بالرسول -عليه الصلاة و السلام- ، و هذا تصرف لا يصدر عنها ، لأنه لا يجوز شرعا الاستغاثة بالنبي و لا بغيره من الناس ، في حياتهم و مماتهم ، و لا تكون الاستغاثة إلا بالله تعالى²⁹ .

و آخرها-أي المعطيات- هو أن التصرفات و السلوكيات المشينة التي نسبتها الرواية لأبي بكر و عمر و فاطمة و علي-رضي الله عنهم- تتنافى مع أخلاق الصحابة عامة ، و مع أخلاق هؤلاء الأربعة خاصة . و لا يُعقل أيضا أن يحدث ذلك النزاع المزعوم المصحوب بصراخ فاطمة و صياح علي و بكائه ، و تهديدات عمر بالحرق ، و المسلمون و بنو هاشم و بنو عبد مناف يتفرجون دون حراك لنصرة علي و زوجته من ظلم أبي بكر و عمر المزعوم !! .

و أما روايات المجموعة الثانية-التي ذكرت أن عليا بايع مُكرها- فأولها رواية الطبري ، و إسنادها لا يصح لأن من رجاله : زكريا بن يحيى ، و حميد بن عبد الرحمن الحميري ، الأول ضعيف ، و الثاني لم يثبت أنه روى عن أبي بكر و عمر بن الخطاب³⁰ . و أما متنها فلا يوجد فيه تصريح بالإكراه في البيعة ، و كل ما في الأمر أن الرواية زعمت أن عمر بن الخطاب جاء بعلي و الزبير و خيرهما بين أن يُبايعا طائعين أو مُكرهين ، فبايعا دون ذكر للكيفية التي تمت بها البيعة .

و الرواية الثانية إسنادها غير صحيح ، لأن من رجاله : محمد بن حميد الرازي (ت248هـ) ، و زياد بن كليب (ت110 أو 120هـ) ، الأول ضعيف كثير المناكير ، و الثاني بينه و بين الحادثة إنقطاع لم يكن شاهد عيان فيها ، و لم يرو عن الصحابة و إنما روى عن التابعين³¹ . و أما متنها فتخالفه

الروايات الصحيحة في بيعة علي و الزبير لأبي بكر ، التي لم تذكر حكاية خروج الزبير بالسيف و سقوطه من يده³² .

و الثالثة-من المجموعة الثانية- إسناده غير صحيح ، لأن فيه رجلا مجهولا لم يُذكر اسمه ، وفيه محمد بن حميد الرازي ، و هو ضعيف كثير المناكير³³ . و أما متنها فهو الآخر لا يصح ، لأن فيه ما يُشير إلى أن الصحابة أخذوا الخلافة من أهل البيت ظلما و حسدا و أجبروهم على البيعة ، و هذا غير صحيح لأنه ثبت بالنصوص الصريحة أن الرسول -عليه الصلاة و السلام- لم يستخلف أحدا من بعده ، و لا أوصى بالخلافة لأهل بيته³⁴ .

و أما روايات المجموعة الثالثة - التي ذكرت أن عليا سارع إلى البيعة- فأولها رواية الطبري و إسناده لا يصح لأن من رجاله : سيف بن عمر التميمي ، و هو ضعيف متروك الحديث ، قيل عنه : فليس خير منه³⁵ . و أما متنها ففيه أن عليا خرج مسرعا لبيعة أبي بكر ، و هذا ترده الرواية الصحيحة التي ذكرت أن عليا و الزبير تباطأ بعش الشيء في بيعته ثم لما استدعاهما بايعاه³⁶ .

و الرواية الثانية إسناده صحيح³⁷ ، قال عنه الحافظ ابن كثير : و هذا إسناده صحيح محفوظ من حديث أبي نضرة بن مالك عن أبي سعيد الخدري³⁸ . و أما متنها فلا علة فيه و لا شذوذ ، و فيه تصريح بأن أبا بكر لما لم ير عليا و الزبير في البيعة العامة استدعاهما ، فحضرا و بايعاه طواعية . و قد قال أبو بكر بن خزيمة عن هذه الرواية ((جاءني مسلم بن الحجاج فسألني عن هذا الحديث -أي هذه الرواية- فكتبته له في رقعة و قرأت عليه ؛ فقال : هذا الحديث يساوي بدنة-أي ناقه- فقلت : يسوي بدنة ، بل يسوي بدرة - كيس من الدراهم -))³⁹ .

و الرواية الثالثة -من المجموعة الثالثة - إسناده لا يصح ، لأن من رجاله : سيف بن عمر التميمي ، و الوليد بن عبد الله بن أبي ظبية البجلي ، الأول ضعيف و يروي عن الجهوليين ، و الثاني مجهول⁴⁰ . و أما متنها فهو يخالف الرواية الصحيحة السابقة الذكر ، و التي ذكرت أن عليا و الزبير تباطأ بعض الشيء ، فأرسل إليهما أبو بكر فحضرا و بايعاه .

و أما روايات المجموعة الرابعة- التي ذكرت أن عليا تأخر عن البيعة 6 أشهر- فأولها رواية المؤرخ اليعقوبي ، فهي غير صحيحة ، لأنه رواها بلا إسناد ، و لأن متنها مُنكر و مُستبعد جدا ، و تخالفه الرواية الصحيحة في بيعة علي لأبي بكر في البيعة العامة بدون إكراه .

و الرواية الثانية هي الأخرى لا تصح ، لأن المؤرخ المسعودي رواها بلا إسناد ، و لأن متنها ترده الرواية الصحيحة في بيعة علي لأبي بكر في البيعة العامة ، و لأن لعلي أقوال صحيحة في صحة خلافة أبي بكر و اعترافه بها سنذكرها قريبا .

و الرواية الثالثة إسناده لا يصح ، لأن من رجاله : أبو عون عمرو بن تميم الأنصاري ، و عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري ، الأول مجهول ، و الثاني مذكور في الضعفاء⁴¹ . و أما متنها فهو لا يصح أيضا ،

لشدوذه و مخالفته لصحيح الأخبار ، لأنه أولا نص على أن عليا أدعى أنه صاحب الحق في الخلافة ، و أن أبا بكر أخذها منه ظلما و عدوانا ، و هذا زعم باطل تخالفه نصوص القرآن الكريم و السنة النبوية ، و الصحيح من التاريخ و أقوال علي بن أبي طالب⁴² .

و ثانيا أن هذه الرواية فيها إهانة كبيرة لعلي بن أبي طالب ، فهل يُعقل أن صحابيا جليلا مثله ، يخرج بزوجته ليلا إلى الأنصار ، يستنصرهم بها على أبي بكر ؟! و أليس من العار و من الجبن و من النذالة و من الكذب و البهتان أن يُروى أن عليا خرج بزوجته يستجدي بها ، و أنه ذهب إلى قبر الرسول-عليه الصلاة و السلام- و هو يصيح و يبكي ؟! و لماذا ترك بني عمومته من بني العباس و بني أمية و ذهب إلى الأنصار الذين بايعوا أبا بكر ، ليطلب منهم المساعدة ؟ . و مما ينقض ذلك الزعم أنه قد صحّ الخبر أنه لما بُويع أبو بكر بالخلافة جاء أبو سفيان إلي علي و خرضه على أبي بكر فأبى عليه و زجره⁴³ .

و ثالثا أن في هذه الرواية تناقضا ، و ذلك أنها زعمت أن عليا اتهم الصحابة بظلمه ، و أنه خرج بزوجته يستجدي بها ، و أنه كان يصيح و يبكي و يشتكي ، ثم أنها تذكر في الأخير أنه -أي علي- بايعا أبا بكر بعد 6 أشهر ، و أنه قال له : ((و الله لا نقيلك و لا نستقيلك أبدا ، قدمك رسول الله- صلى الله عليه و سلم- لتوحيد ديننا ، من ذا الذي يؤخرك لتوجيه ديننا ؟))⁴⁴ ؛ فإذا كان هذا هو موقفه من أبي بكر و خلافته ، فلماذا كل ذلك الإنكار و الامتناع ، و الصراخ و البكاء ، و العناد و الاتهامات ، و الاستجداء لطلب الأعوان ؟! . ألا يدل ذلك على أن الرواية برمتها محض افتراء و بهتان ؟ .

و أما الرواية الرابعة - من المجموعة الرابعة- التي رواها البخاري و مسلم و نصّت على أن علي بن أبي طالب لم يبايع أبا بكر إلا بعد 6 أشهر ، فهي رواية صحيحة الإسناد ، لكن متنها يخالف الرواية الصحيحة- الثانية من المجموعة الثالثة- التي نصت على أن عليا بايع أبا بكر يوم البيعة العامة ، لذا فلا بد من إزالة هذا الإشكال للجمع بين الرويتين .

لكن قبل الجمع بينهما أذكر طائفة من الشواهد التاريخية الصحيحة تزيد الرواية الثانية من المجموعة الثالثة - التي نصت على بيعة علي لأبي بكر يوم البيعة العامة - تزيدها قوة و رجحانا ، أولها أنه قد صحّ الخبر أنه بعد وفاة الرسول-عليه الصلاة و السلام- ليلال صلى أبو بكر صلاة العصر و معه علي ابن أبي طالب ، فلما انقضت الصلاة خرجا يمشيان معا ، فوجدا الحسن بن علي يلعب مع الأولاد في الطريق ، فحمله أبو بكر و قال : ((يا باني شبه النبي ، ليس شبيها بعلي)) ، و علي يضحك⁴⁵ . فهذه الحادثة جرت بعد ليلال من وفاة رسول الله ، و لم تحدث بعد ستة أشهر ، فلو كان علي بن أبي طالب مخاصما لأبي بكر و غير مبايع له ، لأعتزله ، و لما وُجدت هذه العلاقة الأخوية الحميمة ، فهما : يصليان معا ، و يمشيان معا ، و يمزحان معا .

و الشاهد الثاني هو أنه صحَّ الخبر⁴⁶ أن بعد شهرين و أيام من وفاة الرسول- عليه الصلاة و السلام- خرج أبو بكر الصديق إلى بلدة ذي القصة -بضواحي المدينة المنورة -، شأها سيفه لمحاربة المرتدين ، فاعترضه بعض الصحابة و نصحوه بالرجوع إلى المدينة و يتولوا هم المهمة ، فكان من بينهم علي بن أبي طالب ، فأخذ براحلة أبي بكر و قال له : إلى أين يا خليفة رسول الله ، أقول لك ما قاله رسول الله - صلى الله عليه و سلم- يوم أحد : لم سيفك ، و لا تفجعنا بنفسك ، و أرجع إلى المدينة ، فوالله لئن فُجعنا بك لا يكون للإسلام نظام أبدا ، فسمع منه و رجع⁴⁷ .

فهذا الخبر دليل قوي على مبايعة علي لأبي بكر في حياة زوجته فاطمة ، أي قبل 6 أشهر ، فهو قد خاطبه بالخلافة ، و أظهر حبه العميق له ، أيعقل أن يكون علي منكرا لخلافة الصديق ، و محاصما له ، ثم يصدر منه ذلك الفعل ؟ ، أوليس من صالحه- إن كان لم يُبايع- أن يترك أبا بكر يخرج للقتال لعله يُقتل ليتخلص منه ؟ ، لكنه فعل عكس ذلك فدل على مبايعة لأبي بكر و حبه العميق له .

و الشاهد الثالث هو أنه لما تُوفي الرسول- عليه الصلاة و السلام- ذهب العباس و فاطمة-رضي الله عنهما- إلى أبي بكر الصديق يطلبان منه ميراثهما من رسول الله ، و هو : أرضه من فدك ، و سهمه من خيبر ، فاعتذر و قال لهما أنه سمع النبي - عليه الصلاة و السلام- يقول : ((لا نورث ما تركناه صدقة، و إنما يأكل آل محمد في هذا المال))⁴⁸ . فذهابهما إليه طلبا للميراث دليل على أنهما يعترفان به خليفة للمسلمين .

و الشاهد الرابع هو أنه رُوي بإسناد جيد أن أبا بكر الصديق-رضي الله عنه- لما بايعه الناس بالخلافة ، خطب فيهم و قال لهم أنه لم يكن حريصا على الإمارة و لا سألها ، فقبل الناس منه ، و تدخل علي و الزبير-رضي الله عنهما- و قالوا ((ما غضبنا إلا أنا أخرنا عن المشورة ، و أنا نرى أن أبا بكر أحق الناس بها ، و أنه لصاحب الغار ، و أنا لنعرف شرفه و خيره ، و لقد أمره رسول الله-صلى الله عليه و سلم- أن يصلي بالناس و هو حي))⁴⁹ . فكلامهما هذا يدل على أنهما غضبا بعض الشيء عندما لم يحضرا بيعة أبي بكر في السقيفة ، لأنهما كانا غائبين ككثير من الصحابة ، لكنهما مع ذلك قد بايعا أبا بكر في البيعة العامة ، و اعترفا له بالفضل و الخيرية ، و أنه أحق الصحابة بالخلافة .

و الشاهد الخامس هو أنه رُوي- بإسناد صحيح- أنه لما بُويع أبوبكر بالخلافة ذهب أبو سفيان بن حرب إلى علي بن أبي طالب ، و قال له : ما بال هذا الأمر- أي الخلافة- في أقل قريش قلة و أذلها ذلا- أي قبيلة تيم التي ينتمي إليها الصديق- ، و الله لئن شئت لأملأها عليه-أي أبي بكر-خيلا و رجالا ، فقال له علي : لطالما عادت الإسلام و أهله يا أبا سفيان ، فلم يضره ذلك شيئا ، إنا وجدنا أبا بكر لها أهلا⁵⁰ . فهذا الخبر فيه دلالة واضحة على أن عليا لم يكن رافضا لخلافة أبي بكر ، و أنه بايعه عندما نُهر أبا سفيان و قال له : إنا وجدنا أبا بكر لها أهلا ؛ فلو كان رافضا للبيعة ، و معتقدا أن أبا بكر اغتصب منه الخلافة ، لتعاون مع أبي سفيان للإطاحة بأبي بكر ، و سيتعاون معهما بنو أمية و

بنو هاشم ، و هم أقوى قبائل قريش ، لكنه لم يفعل ذلك و أغلظ القول لأبي سفيان . و واضح من هذه الحادثة أنها تمت مباشرة بعد مبايعة أبي بكر بالخلافة و في حياة فاطمة بنت رسول الله ، و قد نص على ذلك ابن جرير الطبري صراحة⁵¹ ؛ مما يدل أن عليا قد بايع أبا بكر عندما بايعه الناس و لم يتخلف عن بيعته .

و الشاهد السادس هو أنه لا يوجد أي مبرر شرعي يؤيد الزعم بأن عليا امتنع عن بيعه أبي بكر أو تأخر عنها ستة أشهر ، لأن القرآن الكريم قد حسم أمر الخلافة ، فقد جعلها شورى بين المسلمين ، و رسول الله -عليه الصلاة و السلام- تُوفي و لم يوص لأحد من بعده وصاية أمر و إلزام ، كما أنه قد صح الخبر أن علي بن أبي طالب ، كان يقول : خير الناس بعد الرسول -صلى الله عليه و سلم- أبو بكر و عمر . و قال : إن النبي -عليه الصلاة و السلام- لم يعهد لنا في الإمارة شيئاً⁵² . فهل يصح بعد هذا أن يُقال أن عليا امتنع من بيعه أبي بكر ، أو تأخر عنها 6 أشهر ؟ .

و الشاهد السابع هما خبران لا إسناد لها ، أذكرهما كدليلين ضعيفين مساعدين يتقويان بالشواهد السابقة و يندرجان فيها ، أولهما أنه عندما ارتدت العرب -علي إثر وفاة رسول الله- و أرسل أبو بكر جيش أسامة إلى شمال الجزيرة العربية ، و قَلَّ الجند بالمدينة المنورة ، و طمع فيها كثير من الأعراب و راموا الهجوم عليها ، عين أبو بكر على مداخل المدينة حراسا يبيتون بالعساكر لحمايتها ، فكان من بين الذين عينهم حراسا : علي بن أبي طالب ، و الزبير بن العوام ، و طلحة بن عبيد الله ، و سعد بن أبي وقاص ، و عبد الرحمن بن عوف⁵³ -رضي الله عنهم- ، فهل يُعقل أن يكون علي و الزبير من بين قادة أبي بكر المعينين ، و هما لم يُبايعانه و لا يعترفان بشرعية خلافته ؟ . أفلا يدل وجودهما من بين حراس متعاونين .

و الخبر الثاني هو أنه رُوي أن أبا بكر الصديق لما ارتد العرب و طلبوا منه إعفائهم من دفع الزكاة ، و رفض مطلبهم ، أستشار كبار الصحابة في أمر هؤلاء ، فكان منهم : عمر بن الخطاب ، و علي بن أبي طالب ، و طلحة بن عبيد الله ، و الزبير بن العوام - رضي الله عنهم - فقالوا له : نعم نقبل منهم ذلك . لكنه عارضهم و أصر على قتالهم و رفض طلبهم⁵⁴ . هذه الحادثة كانت مباشرة بعد وفاة النبي -عليه الصلاة و السلام- و مبايعة أبي بكر ، فلو كان علي و الزبير محاصميين له و رافضين لخلافته ، لاعتزلوا و ما كانا من بين مستشاريه .

و بذلك يتبين لنا من تلك الشواهد أن عليا لم يتخلف عن بيعه أبي بكر و لم يكن رافضا لخلافته ، و إنما كان من المعترفين بخلافته و من محبيه و مستشاريه ، و من كبار رجال دولته .

و أما رواية البخاري و مسلم - الرواية الرابعة من المجموعة الرابعة- التي نصّت على أن عليا تحلّف عن بيعة أبي بكر ، و لم يُبايعه إلا بعد ستة أشهر- على إثر وفاة زوجته فاطمة - فهي رواية لا تناقض ما قلناه إذا ما أزلنا ما فيها من إشكال و التباس و غموض .

أولا إن في هذه الرواية إدراجا لكلام الشهاب الزهري -أحد رواة الخبر- في متن الرواية دون إشارة لذلك ، فأصبح كلامه جزءا منها ؛ و الدليل على ذلك أن الرواية نفسها رواها الطبري في تاريخه و أبو عوانة في مسنده ، و عبد الرزاق الصنعاني في مصنّفه ، و ذكروا أن الزهري-أثناء روايته للخبر- سأله رجل: هل علي لم يُبايع أبا بكر إلا بعد 6 أشهر ؟ ، فقال له : نعم و لا أحد من بني هاشم بايعه ، حتى بايعه علي⁵⁵ . فهذه الزيادة المقحمة في الخبر ليس لها إسناد ، و لا يُعد الإسناد الأصلي إسنادا لها ؛ و مما يُؤكّد ذلك أن الرواية نفسها رواها أحمد بن حنبل دون أن يذكر تلك الزيادة المقحمة⁵⁶ . و ضعّفها الحافظ أبو بكر البيهقي ، و قال أنها زيادة لم يُسندها الشهاب الزهري⁵⁷ . فهي إذا رواية مرسلّة⁵⁸ ، و من المعروف عند المحدثين أن الشهاب الزهري كان كثير الإرسال ، و أن مراسيله كالريح ليست بشيء⁵⁹ .

و ثانيا أننا إذا حذفنا من رواية البخاري و مسلم الزيادة المقحمة- أي المدرجة- تصبح تشير بوضوح إلى أن سبب الخلاف بين علي و أبي بكر -رضي الله عنهما- ليس هو الخلافة و البيعة ، و إنما هو قضية الميراث ، لذا قال أبو بكر لعلي: ((... و أما الذي شجر بيني و بينكم من هذه الأموال ، فلم آل فيها عن الخير ، و لم أترك أمرا رأيت رسول الله -صلى الله عليه و سلم- يصنعه فيها إلا صنعته)) . لكنها-أي الرواية بلا زيادة- أشارت إلى أن عليا بايع أبا بكر في المسجد ، فما تفسير ذلك ؟ أجاب عن ذلك الحافظ ابن كثير ، فذكر أن عليا بايع أبا بكر مرتين ، و أن بعض الرواة لم يفهموا ذلك و اعتقدوا أن ((عليا لم يُبايع قبلها -أي بالبيعة الأولى- فنفي ذلك ، و المثبت مُقدم على النافي ، كما تقدم و لما تقرر)) ، ثم أكد أن عليا بايع أبا بكر في أول يوم أو في الثاني من وفاة رسول الله -عليه الصلاة و السلام- لأنه-أي علي- لم يُفارقه في وقت من الأوقات ، و لم ينقطع في الصلوات خلفه ، و خرج معه إلى ذي القصة لمحاربة المرتدين ، لكن بسبب الميراث و غضب فاطمة من أبي بكر ، راعى علي خاطرها بعض الشيء ، فلما تُوفيت بعد 6 أشهر من وفاة رسول الله -عليه الصلاة و السلام- رأى - أي علي - أن يجدد البيعة لأبي بكر كما هو وارد في الصحيحين⁶⁰ .

و ثالثا أن مما يُؤيد ما قاله ابن كثير أن الحافظ ابن حجر العسقلاني وافقه فيما قاله عن بيعة علي لأبي بكر⁶¹ . و أنه سبق و أن أوردنا طائفة من الشواهد التاريخية الصحيحة التي نصت على أن علي بن أبي طالب بايع أبا بكر منذ الأيام الأولى من بيعة السقيفة و لم يتخلف عن بيعته طويلا ، ثم بعد هذه البيعة جدد له البيعة ثانية بعد 6 أشهر .

و بذلك يتبين - مما سبق ذكره- أن عليا-رضي الله عنه- لم يكن يعتقد أنه هو الخليفة الشرعي بعد رسول الله ، و لم يكن رافضا لخلافة أبي بكر الصديق ، و قد بايعه طواعية من دون إكراه منذ البيعة العامة ، و أن التباطؤ الذي ظهر منه و من الزبير بن العوام سببه الغضب عندما فاتتهم المشورة يوم السقيفة .

نشر المقال في مجلة الباحث ، العدد الأول ، سنة 2009 و مجلة محكمة ، تصدر عن المدرسة العليا للأساتذة .

الهوامش :

- ¹ اليعقوبي : تاريخ اليعقوبي ، بيروت، دار صادر، دت ، ج 2 ص: 124 .
- ² نفس المصدر ، ج 2 ص: 125، 126
- ³ المسعودي : مروج الذهب و جواهر المعادن ، الجزائر ، دار موفم للنشر ، ج 2 ص: 355 .
- ⁴ ط الجزائر ، دار موفم ، 1989 ج 1 ، ص: 18، 19 .
- ⁵ ج 1 ص: 20 و ما بعدها .
- ⁶ تاريخ الطبري ، ط 1 بيروت ، دار الكتب العلمية 1407 ج 2 ص: 233-234 .
- ⁷ تاريخ الطبري ، ج 2 ص: 233 .
- ⁸ نفس المصدر ، ج 2 ص: 578 .
- ⁹ نفس المصدر ، ج 2 ص: 236 .
- ¹⁰ عبد الله بن أحمد : السنة ، ط 1، الدمام، دار ابن القيم ، 1406 ج 2 ص: 554 . الحاكم : المستدرک ، بيروت ، المكتبة العلمية 1990 ج 3 ص: 80 . و البيهقي : السنن الكبرى ، مكة، دار الباز، 1994 ج 8 ص: 183 . و ابن كثير : البداية ، بيروت ، مكتبة المعارف ، دت ، ج 5 ص: 261 . الذهبي : الخلفاء الراشدون ، ط 1 بيروت ، دار الجيل ، 1992 ص: 6 . السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ط 1 مصر، مطبعة السعادة، 1952 ص: 69
- ¹¹ تاريخ الطبري ، ج 2 ص: 235 .
- ¹² تاريخ اليعقوبي ، ج 2 ص: 126 .
- ¹³ مروج الذهب ، ج 2 ص: 126 .
- ¹⁴ الإمامة و السياسة ، ج 1 ص: 19-25 .
- ¹⁵ انظر : البخاري : الصحيح ، حققه ديب البغا، ط 2 ، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1987 ج 4 ص: 1549 . و مسلم : الصحيح ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي، دت، ج 3 ص: 1380 .
- ¹⁶ انظر : تاريخ اليعقوبي ، ج 2 ص: 124 .
- ¹⁷ انظر : محمود الطحان : تيسير مصطلح الحديث ، الجزائر ، دار رحاب دت ، ص: 33 .

- 18 انظر : قوله تعالى ((و أمرهم شورى بينهم)) ، و ((أطيعوا الله و أطيعوا الرسول و أولي الأمر منكم)) ، فأولي الأمر من المسلمين مطلقا دون تخصيص . و أنظر أيضا : ابن كثير : البداية ، ج 5 ص: 263 . و البخاري : المصدر السابق ، ج 1 ص: 53 ، 1110 ، 1157 . و السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص: 6 ، 7 .
- 19 انظر : ابن حبان : صحيح ابن حبان ، حققه شعيب الأرنؤوط ، بيروت مؤسسة الرسالة ، ج 2 ص: 145 و ما بعدهما . و البخاري : الصحيح ، كتاب الحدود ، باب : رجم الحبلى في الزنا . و أحمد بن حنبل : المسند ، مصر مؤسسة قرطبة ، د ت مسند العشرة المبشرين بالجنة .
- 20 انظر : مروج الذهب ، ج 2 ص: 355 .
- 21 سبقت الإشارة إلى بعضها ، و أنظر أيضا : عبد الله بن أحمد بن حنبل : السنة ، ص: 216 و ما بعدها . و ابن كثير : البداية ، ج 5 ص: 264 . أحمد بن حنبل : المصدر السابق ، ج 1 ص: 114 .
- 22 انظر : ابن حبان : المصدر السابق ، ج 2 ص: 145 . و البخاري : المصدر السابق ، كتاب الحدود ، باب رجم الحبلى في الزنا .
- 23 انظر : الإمامة و السياسة ، ج 1 ص: 8 ، 17 .
- 24 انظر : ابن أبي حاتم : الجرح و التعديل ، ج 6 ص: 252 . و العقيلي : الضعفاء ، ط 1 بيروت ، مؤسسة الرسالة 1404 ج 2 ص: 273 . و الذهبي : المغني في الضعفاء ، حققه نور الدين عتر ، د م ، د ن ، د ت ج 1 ص: 345 .
- 25 سنذكر روايات أخرى عن ذلك قريبا .
- 26 انظر : الضياء المقدسي : الأحاديث المختارة ، مكة المكرمة ، مكتبة النهضة الحديثة ، 1410 ج 4 ص: 403-405 ، ج 6 ص: 143-144 . و الهيثمي : مجمع الزوائد ، القاهرة ، دار الريان للتراث ، 1407 ج 5 ص: 192 .
- 27 انظر : البخاري : الصحيح ، كتاب التفسير ، باب ((لقد جاءكم رسول من أنفسكم)) ، و كتاب فضائل القرآن ، باب جمع القرآن .
- 28 سنفصل ذلك قريبا .
- 29 ابن تيمية : قاعدة جلية في التوسل و الوسيلة ، الجزائر ، دار الشهاب ص: 199 و ما بعدها .
- 30 أنظر : الذهبي : ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، ط 1 بيروت ، دار الكتب العلمية 1995 ج 2 ص: 110 . و أبو الحجاج المزني : تهذيب الكمال ، حققه بشار عواد ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، 1980 ج 7 ص: 382 .
- 31 انظر : الذهبي : نفس المصدر ، ج 6 ص: 126 ، 127 . و المزني : المصدر السابق ، ج 9 ص: 505 .
- 32 سنذكر الروايات الصحيحة التي تخالف ذلك لاحقا .
- 33 الذهبي : المصدر السابق ، ج 6 ص: 126 ، 127 .
- 34 سبق ذكر بعض تلك النصوص و سيأتي ذكر طائفة أخرى قريبا .
- 35 الذهبي : نفس المصدر ، ج 3 ص: 353 .
- 36 الرواية الصحيحة هي الرواية الثانية من هذه المجموعة .
- 37 انظر : عبد الله بن أحمد بن حنبل : السنة ، ج 2 ص: 554 . و الحاكم النيسابوري : المستدرک علی الصحیحین ، ج 3 ص: 80 .

- 38 البداية و النهاية ، ج 5 ص: 262 .
- 39 نفس المصدر ، ج 5 ص: 261 ، 293 .
- 40 انظر : الذهبي : الميزان ، ج 3 ص: 353 . و ابن حجر العسقلاني: لسان الميزان ، ط 3 بيروت، مؤسسة الأعلمي، 1986 ج 6 ص: 223 .
- 41 انظر: ابن أبي حاتم : الجرح و التعديل ، ج 2 ص: 129، 130 . العقيلي: الضعفاء، ج 2 ص: 273 . و الذهبي: المغني في الضعفاء، ج 1 ص: 345 .
- 42 سنذكر قريبا بعض أقواله .
- 43 السيوطي: تاريخ الخلفاء ، ص: 67 .
- 44 ابن قتيبة : الإمامة و السياسة ، ج 1 ص: 24-25 . و أشير هنا إلى أن هذا الكتاب منسوب لابن قتيبة الدينوري(ت276هـ) ، و نسبته إليه غير ثابتة و الأرجح أنه منحول عليه ، و مؤلفه مجهول .
- 45 احمد بن حنبل : المسند ، ج 1 ص: 8 . و البخاري : الصحيح ، ج 3 ص: 1036 ، 1370 .
- 46 رواه الدارقطني و رجاله : عبد الله بن عمر ، و سعيد بن المسيب ، و الشهاب الزهري ، و هؤلاء كلهم ثقات ، و أما عبد الوهاب بن موسى الزهري ، فهو أيضا ثقة . انظر : ابن حجر : لسان الميزان ، ج 4 ص: 91 . و رواه أيضا زكريا الساجي ، و رجاله : عائشة أم المؤمنين ، و عروة بن الزبير ، و هشام بن عروة ، و عبد الوهاب بن موسى الزهري ، و هؤلاء كلهم ثقات ، و أما أبو الزناد عبد الله بن ذكوان ، فهو أيضا ثقة . انظر : ابن أبي حاتم : الجرح و التعديل ، ج 5 ص: 49 .
- 47 ابن كثير : البداية ، ج 6 ص: 707 . و السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص: 75 .
- 48 مسلم : الصحيح ، ج 3 ص: 1381 . و أحمد : المسند ، مسند أبي بكر ، رقم الحديث : 55 .
- 49 ابن كثير: المصدر السابق، ج 5 ص: 262 . و الذهبي: الخلفاء الراشدون ، ص: 8 . و الحاكم : المستدرک ، ج 3 ص: 70 . و البيهقي: السنن الكبرى ، ج 8 ص: 152 .
- 50 السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص: 67 .
- 51 تاريخ الطبري، ج 2 ص: 137 .
- 52 عبد الله بن أحمد بن حنبل: السنة ، ج 2 ص: 570، 578 . و أبو بكر الخلال : السنة ، الرياض، دار الراية، 1410 ج 1 ص: 289، 291 .
- 53 ابن كثير: البداية ، ج 6 ص: 702 . و ابن الجوزي: المنتظم ، حققه عبد القادر عطا، ط 1 بيروت، دار الكتب العلمية، 1992 ج 4 ص: 75 .
- 54 ابن الجوزي: نفس المصدر، ج 4 ص: 74، 75 .
- 55 انظر : تاريخ الطبري، ج 2 ص: 236، 237 . و مسند أبي عوانة ، ط 1 بيروت، دار المعرفة، 1998 ج 4 ص: 251 . و مصنف عبد الرزاق، ط 2، بيروت، المكتب الإسلامي، 1403 ج 5 ص: 473 .
- 56 فضائل الصحابة ، ط 1 بيروت، مؤسسة الرسالة، 1983 ج 1 ص: 362 .
- 57 ابن حجر: فتح الباري ، بيروت ، دار المعرفة، 1379 هـ ج 7 ص: 494-495 .

⁵⁸ أي أنه أرسلها و أطلقها و لم يكن شاهد عيان لها ، و لم يذكر لنا من الذي رواها و كان شاهد عيان فيها . و المرسل في علم مصطلح الحديث هو الحديث الذي سقط منه الصحابي ، كأن يقول التابعي مباشرة : قال رسول الله . محمود الطحان: تيسير مصطلح الحديث، الجزائر ، دار رحاب د ت ، ص: 70 .

⁵⁹ أبو سعيد العلائي: جامع التحصيل ، ط 2 بيروت، عالم الكتب، 1986 ج 1 ص: 37، 99 .
⁶⁰ ابن كثير: البداية، ج 5 ص: 262 ، 286 .

⁶¹ فتح الباري ، ج 7 ص: 494-495 .

مصادر البحث :

1- ابن قتيبة : الإمامة و السياسة- الكتاب غير ثابت النسبة لابن قتيبة- ، دار موفم ، الجزائر 1989 .

2- ابن كثير : البداية ، ، مكتبة المعارف ، بيروت ، د ت .

3- ابن حجر العسقلاني: لسان الميزان ، ط 3 ، مؤسسة الأعلمي، بيروت ، 1986 .

4- ابن حجر: فتح الباري ، دار المعرفة، بيروت ، 1379 .

5- ابن الجوزي: المنتظم ، حققه عبد القادر عطا، ط 1 ، دار الكتب العلمية، بيروت 1992 .

6- ابن تيمية : قاعدة جلييلة في التوسل و الوسيلة ، دار الشهاب، الجزائر .

7- ابن حبان : صحيح ابن حبان ، حققه شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.

8- أبو الحجاج المزني : تهذيب الكمال ، حققه بشار عواد، ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، 1980.

9- أبو سعيد العلائي: جامع التحصيل ، ط 2 ، عالم الكتب، بيروت ، 1986 .

10- أبو بكر الخلال : السنة ، ، دار الراية، الرياض ، 1410 .

11- أبو عوانة : مسند أبي عوانة ، ط 1 ، دار المعرفة، بيروت ، 1998.

12- أحمد بن حنبل : المسند ، مؤسسة قرطبة ، مصر د ت .

13- أحمد بن حنبل : فضائل الصحابة ، ط 1 ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، 1983 .

14- البخاري : الصحيح ، حققه ديب البغا، ط 2 ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، 1987.

15- البيهقي : السنن الكبرى ، دار الباز ، مكة ، 1994.

16- الطبري : تاريخ الطبري ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1407 .

17- الحاكم النيسابوري : المستدرک ، المكتبة العلمية، بيروت ، 1990 .

18- الذهبي : الخلفاء الراشدون ، ط 1 ، دار الجيل ، بيروت ، 1992 .

19- الذهبي : ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1995.

20- الذهبي : المعني في الضعفاء ، حققه نور الدين عتر ، د م، د ن، د ت .

21- السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ط 1 ، مطبعة السعادة، مصر .

- 22-الضياء المقدسي : الأحاديث المختارة ، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة ، 1410 .
- 23-عبد الله بن أحمد : السنة ، ط1 ، دار ابن القيم ، ، الدمام ، 1406.
- 24-عبد الرزاق الصنعاني: مصنف عبد الرزاق، ط2، ، المكتب الإسلامي، بيروت ، 1403 .
- 25-العقيلي : الضعفاء ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1404 .
- 26-مسلم : الصحيح ، دار إحياء التراث العربي، ، بيروت .
- 27-محمود الطحان : تيسير مصطلح الحديث ، دار رحاب دت ، الجزائر .
- 28-المسعودي : مروج الذهب و جواهر المعدن ، دار موفم للنشر ، الجزائر .
- 29-الهيثمي : مجمع الزوائد ، ، دار الريان للتراث ، القاهرة.
- 30-اليعقوبي : تاريخ اليعقوبي ، بيروت، دار صادر، دت .